

التوارث الوظيفي لمنصب القاضي في عهد دولة بني
الأحمر في الاندلس (635-897هـ/1238-1492)

أ.م.د. نبراس فوزي
أزهار صبار داود
جامعة بغداد / كلية الآداب

التوارث الوظيفي لمنصب القاضي في عهد دولة بني الأحمر في الأندلس
(635-1492-1238/897هـ)

أ.م.د. نيراس فوزي
أزهار صبار داود

الملخص :

يتناول البحث مظاهر التوريث لمنصب القاضي في دولة بني الأحمر ، وفي الواقع لم يكن توريثاً مباشراً للمنصب من الأب الى الأبن أو الأخ بل كان يتم اختيار القضاة على وفق معايير علمية وفقهية ويكون هنالك ميل لترشيح أبناء القضاة أو أقاربهم ممن لهم دراية بالقضاء ويحملون صفات من سبقهم .
الكلمات المفتاحية : (القاضي ، بني الأحمر ، الأندلس)

**The inheritance of the position of judge during
the reign of the Banu al-Ahmar dynasty in Andalusia
(635-897 AH/1238-1492 AD)**

Abstract:

This research examines the inheritance of the position of judge in the Banu al-Ahmar dynasty. In reality, the position was not directly inherited from father to son or brother. Rather, judges were selected according to scholarly and jurisprudential criteria, with a tendency to nominate sons or relatives of judges who possessed knowledge of the judiciary and shared the qualities of their predecessors.

Keywords: (Judge, Banu al-Ahmar, Andalusia)

المقدمة :

القضاء في اللغة هو الحكم، والقاضي معناه القاطع للأمور والمحكم لها، واستقضي فلان أي جعل قاضياً يحكم بين الناس، والقضايا الأحكام، والقضاء يأتي على وجوه مرجعها إلى انقطاع الشيء وتمامه. والقضاء العدل وهو مصدر حكم يحكم⁽¹⁾. أمّا اصطلاحاً فمعناه فض الخصومات والمنازعات عن طريق إلزام الخصوم بالأحكام الشرعية من الكتاب والسنة والاجتهاد⁽²⁾.

كانت خطة القضاء في الأندلس من أعظم الخطط عند الخاصة والعامة، لتعلقها بأمور الدين، وكون السلطان لو توجه عليه حكم حضر بين يدي القاضي، ولا يتسمى باسم قاضي إلا من كان يتولى الحكم في مدينة جليلة، وإن كانت صغيرة يطلق على القاضي

تسمية مسدد⁽³⁾. أمّا في عهد الولاة فكان يعرف بقاضي الجند، ثم أصبح يسمى قاضي الجماعة في عهد الإمارة⁽⁴⁾.

يُعدُّ التوارث الوظيفي من أبرز الظواهر الادارية والاجتماعية التي تركت أثراً بالغاً في البنى السياسية والمؤسسية للدول الإسلامية ولا سيما في الأندلس، والتي كانت إحدى أبرز التجارب الحضارية الإسلامية خارج المشرق ومنذ قيام الدولة الأموية في الأندلس في عصر الإمارة سنة (138هـ / 756م) وحتى سقوط غرناطة سنة (897هـ / 1492م)، شهدت الأندلس تحولات عميقة في نظم الحكم والادارة إلا أنّ ظاهرة التوارث الوظيفي بقيت حاضرة بصور مختلفة، تعكس التفاعل بين البنية القبلية والاجتماعية من جهة، ومتطلبات الدولة المركزية من جهة أخرى.

أن أهمية دراسة التوارث الوظيفي في الأندلس ينبع من كونه مظهراً من مظاهر تطور الادارة الإسلامية، ويهدف إلى استقصاء جذوره وآثاره على هيكل الدولة ووظائفها، من خلال تتبع الأسر التي توارثت المناصب وتحليل العوامل التي ساهمت في استمرار هذه الظاهرة أو تراجعها، كما يُعنى البحث بتحليل الأبعاد السياسية والاجتماعية التي رافقت هذا النمط من التوظيف ومدى تأثيره في استقرار السلطة أو تهديدها.

شهدت الأندلس طوال ثمانية قرون من الحكم تطوراً ادرياً وسياسياً عميقاً، تميز بتداخل الأبعاد الاجتماعية والقبلية والوظيفية مما أفرز أنماطاً ادارية خاصة اختلفت باختلاف المراحل السياسية التي مرت بها البلاد ومن أبرز تلك الأنماط، ظاهرة التوارث الوظيفي أي انتقال المناصب الادارية أو العسكرية أو الدينية من الآباء إلى الأبناء أو ضمن العائلة الواحدة عبر الأجيال. وهذه الظاهرة وإن كانت معروفة في عدد من الحضارات والمجتمعات إلا أنها اتخذت في الأندلس طابعاً فريداً مرتبطاً بطبيعة الدولة الأندلسية، وتطورها السياسي والاجتماعي وتفاعلها مع المحيطين الإسلامي والمسيحي.

وقد تخللت مراحل حكم المسلمين في الأندلس شبكة معقدة من المؤسسات الادارية التي أدارت شؤون الحكم والجيش والقضاء والمالية، وكان لهذه المؤسسات طابعها الخاص الذي تأثر بطبيعة النخب الحاكمة والعوامل الاجتماعية المحيطة، وتُعدُّ ظاهرة التوارث الوظيفي في الأندلس من الجوانب الحيوية في فهم طبيعة الدولة الأندلسية، لما لها من أبعاد عميقة تمس البناء المؤسسي والتوازنات السياسية والعلاقات الاجتماعية، فهي لا تعبر فقط

عن شكل من أشكال النفوذ الاجتماعي او الإداري بل تكشف عن مدى خضوع الوظيفة العامة لمنطق الولاء والمصالح الخاصة، مما يُلقي بظلاله على تقييم كفاءة الادارة العامة للدولة وموقع الفرد فيها.

شكل القضاء احدى المؤسسات الاساسية في التنظيم السياسي والاجتماعي للاندلس منذ الفتح الاسلامي، إذ اضطلع القضاة بالفصل في الخصومات، والنظر في المنازعات، وتطبيق الاحكام الشرعية، بما يسهم في تنظيم حياة المجتمع وترسيخ سلطة الدولة. وقد ارتبط تطور منصب القاضي بتطور النظام السياسي في الاندلس، فتأثرت اختصاصاته ومكانته بطبيعة السلطة الحاكمة والظروف السياسية والادارية التي شهدتها البلاد في العصور المتعاقبة. ففي عهد الامارة الاموية ثم الخلافة الاموية بقرطبة، تطور التنظيم القضائي، وبرز منصب قاضي الجماعة بوصفه من اهم المناصب القضائية، ولا سيما في العاصمة قرطبة. واسهم انتشار المذهب المالكي في تعزيز مكانة الفقهاء والقضاة، واصبحت المعرفة بالاحكام الشرعية والمكانة العلمية من العوامل المهمة في تولي الوظائف القضائية. كما ارتبط القضاء بالسلطة السياسية عن طريق تعيين القضاة وعزلهم، مع اختلاف طبيعة هذه العلاقة باختلاف العهود والظروف السياسية⁽⁵⁾.

شهد عصر ملوك الطوائف، ثم دولتي المرابطين والموحدين، تحولات في تنظيم القضاء ومكانة القضاة وعلاقتهم بالحكام، إذ تعزز حضور الفقهاء والقضاة في عهد المرابطين، بينما شهد عصر الموحدين تغييرات في السياسة الدينية والقضائية انعكست على موقع الفقهاء واختصاصاتهم⁽⁶⁾ الامر الذي اسهم في تشكيل الاطار التاريخي الذي ورثته الاسرة النصرية⁽⁷⁾ عند قيامها في غرناطة (635هـ / 1238م)، وهو ما جعل دراسة المراحل السابقة مدخلا ضروريا لفهم طبيعة القضاء النصري، ومكانته القاضي، وشروط توليه المنصب، ودوره في الحياة السياسية والاجتماعية.

انطلاقا من ذلك، تتبلور اشكالية البحث في التساؤلات الآتية: كيف اسهمت الاسر العلمية التي توارثت منصب القضاء في غرناطة خلال عهد بني الأحمر في استمرارية المؤسسة القضائية؟ وما طبيعة المعايير العلمية والاجتماعية والسياسية التي حكمت تولي هذا المنصب؟ ومدى ارتباطه بالكتابة والوزارة والوظائف الادارية الاخرى؟ ويتفرع من الاشكالية عدد من التساؤلات الفرعية من قبيل: ما ابرز الاسر العلمية التي تولت القضاء في

غرناطة، وما دورها في استمرارية العمل القضائي؟ كيف اسهم التوارث الاسري في انتقال الخبرة القضائية بين الاجيال، وما حدود تأثير الروابط العائلية في شغل المنصب؟ ما طبيعة العلاقة بين القضاة والسلطة الحاكمة، وكيف انعكس تولي بعضهم الكتابة والوزارة والمهام الدبلوماسية على مكانتهم السياسية والادارية؟

أولاً: التوارث الوظيفي لمنصب القضاء في الأندلس قبل سنة 635هـ/1238م

وأول من حمل لقب قاضي الجماعة هو يحيى بن يزيد⁽⁸⁾ الذي كان يشغل منصب قاضي الجند قبل وصول الأمير عبد الرحمن الداخل (138-172هـ/755-788م) فلما تولى الحكم أثبتته على القضاء⁽⁹⁾.

والقاضي كان يقوم بمهام أخرى فضلاً عن القضاء منها الاشتراك في الغزوات التي يقوم بها الأمراء إذ ذكر الخشني "ولما قدم معاوية بن صالح من الشام على الأمير عبد الرحمن [138-172هـ/755-788م] ولاه القضاء والصلاة وغزا الأمير سرقسطة⁽¹⁰⁾ وغزا معه معاوية بن صالح، فكان يحيى الليل بالصلاة، حتى إذا أصبح لبس قباءه وسلاحه ومضى إلى الصف حيث القتال فوقف فيه"⁽¹¹⁾. ومن القضاة من كان يتولى قيادة الجيوش، ذكر الخشني "من أخبار الأندلس أن الفرج بن كنانة غزا معقوداً له على جند شذونة من الغرب"⁽¹²⁾.

ارتبط التوارث الوظيفي لمنصب القضاء في الأندلس ببرز اسر علمية تكرر تولي افرادها الوظائف القضائية عبر الاجيال المتعاقبة، نتيجة لما امتلكته من مكانة علمية وفقهية، وما نسجته من علاقات مع السلطة الحاكمة والنخب المحلية. ولم يكن هذا التوارث قاعدة قانونية تضمن انتقال المنصب تلقائياً من الاب الى الابن، بل تمثل استمرار حضور بعض الاسر في المجال القضائي، مع خضوع التعيين لاعتبارات سياسية وعلمية اختلفت باختلاف العصور، ويتضح ذلك في اسرة بني ذكوان، التي ارتبط افرادها عبر اجيال بمناصب رفيعة متصلة بالقضاء في الأندلس بما يكشف عن دور الانتماء الاسري في استمرارية النفوذ القضائي⁽¹³⁾. كما شهدت غرناطة في عهد المرابطين⁽¹⁴⁾ تنافس اسر اندلسية ومغربية على تولي القضاء، وتداخلت في ذلك مصالح السلطة المركزية ومكانة النخب المحلية، إذ تعاقب افراد من اسرة بني هانئ على منصب قاضي غرناطة في القرن السادس الهجري، وهذا مثال يوضح امكانية استمرار الوظيفة داخل الاسرة دون ان يعني ذلك اقرار

توريث مباشر لها⁽¹⁵⁾. وتكشف هذه الشواهد عن تفاعل الروابط الاسرية مع التأهيل العلمي والاعتبارات السياسية في الوصول الى المناصب القضائية، وهي خلفية تاريخية مهمة لفهم ظاهرة التوارث الوظيفي في غرناطة قبيل قيام دولة بني الاحمر (635-671هـ / 1237-1272م)⁽¹⁶⁾.

ثانيا: التوارث الوظيفي لمنصب القضاء في الأندلس في عهد بنو الاحمر

احتلت وظيفة القاضي في عهد حكم بنو الاحمر لمملكة غرناطة، مكانة بارزة لما لها من دور في التنظيم الاداري والسياسي للمملكة، ولما اضطلع به القاضي من دور في ارساء العدل وصيانة الحقوق، وتنظيم شؤون المجتمع، فضلا عن ارتباطه بمكانة العلماء والفقهاء في الحياة العامة. وقد حرص سلاطين على اسناد المناصب القضائية الى اصحاب العلم والمعرفة بالأحكام الشرعية، ممن عرفوا بالنزاهة والحزم وحسن السيرة، الامر الذي اسهم في بروز عدد من القضاء الذين جمعوا بين المكانة والنفوذ الاداري والسياسي.

وشهدت غرناطة في هذه المرحلة ظاهرة توارث المناصب القضائية داخل بعض الاسر العلمية، مثل بني ربيع الاشعري، وبني اضحى وبني المحاربي وبني جزي، فضلا عن اسر اخرى اسهمت في رفد المؤسسة القضائية بكفاءات علمية متعاقبة. ولم يكن هذا التوارث قائما على القرابة وحدها، بل ارتبط، في عدد من الحالات، بالتأهيل الفقهي والخبرة القضائية والمكانة الاجتماعية معاير لاختيار القاضي. كما تجاوز نشاط بعض القضاة مجال القضاء الى الكتابة والوزارة والمهام الدبلوماسية. ما يعكس نوع من التداخل في الوظيفة العلمية والادارية في الدولة النصرية.

حرص سلاطين بني الاحمر على أن لا يشغل منصب القضاء سوى العلماء والفقهاء، لكن ذلك لم يمنع من انحسار ظاهرة التوريث للمنصب القضائي، وقد توارثت بعض الأسر في الأندلس منصب القاضي في عهد بني الأحمر نذكر منهم بني ربيع الأشعري الذي كان منهم عدة قضاة أولهم كان القاضي العالم الشهير أبو عامر يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري الذي تولى قضاء الجماعة عهد محمد بن يوسف بن الأحمر (635-671هـ / 1237-1272م)⁽¹⁷⁾ وكان من جلة أهل الأندلس من كبر البيت ووزارة العلم، تولى قضاء قرطبة قبل سقوطها بيد الاسبان وكذلك تولى قضاء مالقة⁽¹⁸⁾، وأعقبه ابنه أبو القاسم عبد

الرحمن بن أبي عامر يحيى بن ربيع الأشعري وكان على قدر كبير من المعارف والاشتداد على أهل العتو والفساد وبقي في القضاء حتى وفاته⁽¹⁹⁾.

وتوارث خطة القضاء في دولة بني الأحمر أبو عبد الله محمد بن عياض بن محمد بن موسى اليحصبي حفيد القاضي أبو الفضل عياض الذي كان معروفاً أيام المرابطين وكان من كبار القضاة وأهل النزاهة فيهم شديد التحري في الحكم والاحتياط شديداً على أهل الجاه وذوي السطوة فاضلاً وقوراً حسن الصمت مقرباً لاصغار الطلبة ومكرماً لهم ومعتنياً بهم ليحبب اليهم العلم والتمسك به، تولى قضاء غرناطة في عهد أول سلاطين بنو الأحمر محمد بن يوسف (635-671هـ / 1237-1272م) وتوفي بغرناطة وهو يتولى قضائها عام (655هـ / 1258م)⁽²⁰⁾

وبنو أضحى الذين تولى القضاء منهم في عهد بنو الأحمر القاضي أبو عبد الله محمد بن أضحى وبيته شهير وكان عادلاً نزيهاً فقيهاً، تولى القضاء لمحمد بن يوسف بن الأحمر (635-671هـ / 1237-1272م)⁽²¹⁾.

أمّا بنو المحاربي فتولى القضاء منهم في غرناطة الشيخ الفقيه أبا بكر يحيى بن مسعود بن علي بن مسعود بن علي بن مسعود المحاربي في أيام حكم السلطان اسماعيل بن فرج بن اسماعيل النصري (713-725هـ / 1314-1325م) وكان رجل الجزالة وفيصل الحكم شديداً في إقامة الحق، واستعان بالجاه حتى خاف الناس من سطوته فاستمر قاضياً حتى عام (727هـ / 1326م)، إذ وجهه السلطان أبو الحجاج محمد بن اسماعيل (725-733هـ / 1324-1332م) رسولاً إلى ملك المغرب وأدركته الوفاة في مدينة سلا⁽²²⁾، فدفن بها وكان قد خلف ولده أبا يحيى مسعود نائباً عنه، فاستمرت له الأحكام واستقل بعده إلى أن صُرف عام (731هـ / 1330م)⁽²³⁾.

ومن بيت عطية المحاربي، كان القاضي أبو محمد عبد الحق بن عطية المحاربي قاضي وادي آش من عام (378هـ / 1337م) حتى عام (743هـ / 1342م)⁽²⁴⁾ وهو من أحفاد القاضي عبد الحق بن غالب بن عطية قاضي المرية في عام (529هـ / 1134م)⁽²⁵⁾. ومن قضاة بني الأحمر القاضي "الإمام العالم العلامة المعمر رئيس العلوم اللسانية أبو محمد عبد الله بن أبي القاسم بن جزي وهو من بيت فاضل ونبيه وسلف شهير وأبوه خير، وهو أديب حافظ جيد النظم، قعد للإقراء ببلده غرناطة معيداً ومستقلاً، ثم تقدم

للقضاء، أخذ عن والده الأستاذ الشهير أبي القاسم بن جزي أشياء كثيرة⁽²⁶⁾. قال عنه لسان الدين ابن الخطيب "خزانة تنفق الادب اذا كسد، وتصلح ادواته ما حسد"⁽²⁷⁾، وكان "أخوه احمد بن محمد بن عبد الله بن جزي من اهل الفضل والنزاهة، تولى قضاء غرناطة وغيرها، وله تعليق على كتاب ابيه المسمى القوانين الفقهية"⁽²⁸⁾.

أمّا بني عاصم الوزراء المشهورين فكان أبو بكر محمد بن عاصم القيسي الغرناطي، وابنه أبو يحيى بن عاصم، فقد كانا ممن تولى القضاء ثمّ الكتابة والوزارة في دولة بني الأحمر⁽²⁹⁾. ومن الشخصيات الذين توارثوا القضاء في دولة بني الأحمر " غالب بن حسن بن أحمد بن سيد بونة، يكنى أبا تمام روى عن أبيه وصحب قريبه الشيخ الصالح أبا أحمد بن سيد بونة، ولازمه وانتفع بصحبته، وكان يحدث بكثير من فضائله وكراماته وكان أبو تمام شيخاً فاضلاً ومقرئاً مباركاً، ولي القضاء، وكانت وفاته سنة (651هـ / 1253م) بحضرة غرناطة"⁽³⁰⁾. " ومن الشيوخ السراة المذكورين بالأندلس في القضاة... أبو تمام غالب بن حسن بن غالب بن احمد بن يحيى بن سيد بونة الخزاعي. تقدم ذكر جده... فقام بالاعباء؛ سالكاً سنن الصالحين من الايثار والتسديد بين قومه مكباً على العبادة والدعوة إلى الجهاد وله رواية عن والده أبي علي وعن الخطيب أبي الحسن بن فضيلة وغيرهما وله تأليف في منع سماع اليراعة المسماة بالشبابية وعلى ذلك درج جمهورهم. مولده في ذي القعدة من عام (653هـ / 1255م) ووفاته في (733هـ / 1332م)"⁽³¹⁾.

ومما يبدو لنا من متابعة سيرة القضاة في غرناطة عهد بني الأحمر أنّ معظمهم شغلوا منصب الكتابة والوزارة بعد أنّ اشتهروا بمنصب القضاء، وكانوا يتوارثون هذا المنصب من ابائهم او اخونهم او احد اقربائهم مع شرط أنّ يكون من يتوارث هذا المنصب على قدر من التفقه بأحكام القضاء.

الاستنتاجات:

في ضوء ما تقدم من دراسة القضاء ومنصب القاضي في دولة بني الأحمر في غرناطة، يمكن استخلاص جملة من الاستنتاجات التي تكشف عن طبيعة المؤسسة القضائية، ومكانة القضاء في البناء السياسي والاجتماعي للدولة، واثار الروابط الاسرية والعلمية في تداول هذا المنصب:

1- احتل القضاء مكانة محورية في بنية الدولة النصرية ودولة بني الأحمر، إذ لم يكن مجرد وظيفة ادارية غايتها الفصل في الخصومات، بل مثل احدى المؤسسات التي استندت اليها السلطة في

ترسيخ احكام الشريعة، وتنظيم العلاقات الاجتماعية، وتعزيز الاستقرار داخل المجتمع الغرناطي. وقد ارتبطت مكانة القاضي بما امتلكه من علم فقهي ومكانة اجتماعية، فضلا عن صلته بمؤسسات الحكم.

2- عكست سياسة بني نصر في اختيار القضاة اهمية التأهيل العلمي والفقهي في تولي المناصب القضائية، فقد حرص السلاطين على اسناد القضاء الى شخصيات عرفت بالعلم والفقه والنزاهة والقدرة على الفصل في المنازعات. ويكشف ذلك عن ادراك السلطة ان فاعلية القضاء لا تتحقق بمجرد التعيين السلطاني، بل تتطلب توافر صفات علمية واخلاقية تعزز ثقة المجتمع بأحكام القضاء.

3- برزت الاسر العلمية بوصفها احد المكونات المؤثرة في استمرارية العمل القضائي في غرناطة، إذ تكرر تولي افراد الاسرة الواحدة مناصب القضاء، سواء عن طريق انتقال الخبرات من الاءاء الى الابناء، او عن طريق امتداد النشاط العلمي والوظيفي بين الاخوة والاقارب. ويشير ذلك الى ان الروابط الاسرية اسهمت في اعادة انتاج النخب القضائية، من غير ان يعني ذلك بالضرورة وجود نظام قانوني يضمن توريث المنصب بصورة الية.

4- تكشف نماذج بني ربيع الاشعري وبني اضحى وبني المحاربي وبني جزي وبني عاصم عن تعدد البيوت التي رفدت المؤسسة القضائية في غرناطة. وقد تفاوت حضور هذه الاسر في الوظائف القضائية والادارية، إذ جمع بعض افرادها بين القضاء والكتابة والوزارة، وهو ما يدل على تداخل المسارات الوظيفية في تكوين النخبة الحاكمة والمشاركة في تسيير شؤون الدولة.

5- لم يكن التوارث الوظيفي قائما على النسب وحده بل اسهمت فيه جملة من الشروط، وتداخلت فيه المكانة العلمية والخبرة والسمعة الشخصية ومتطلبات السلطة السياسية. وتؤكد سير القضاة الواردة في التراجم ان الانتماء الى بيت معروف قد يهيئ صاحبه لتولي المنصب، الا ان استمرار شغله للقضاء ارتبط كذلك بما نسب اليه من كفاءة في الحكم، وقدرة على اقامة العدل، والتعامل مع الخصومات.

6- توضح تراجم القضاة ان المنصب القضائي كان قابلا للتداخل مع الوظائف السياسية والدبلوماسية، فارسل بعض القضاة في مهمات الى خارج غرناطة، كما في حالة ابي بكر يحيى بن مسعود المحاربي الذي وجه رسولا الى ملك المغرب، يكشف عن الثقة التي حظيت بها بعض الشخصيات القضائية، وعن امكانية توظيف مكانتها العلمية والاجتماعية في خدمة اغراض الدولة، الى جانب وظائفها الاصلية.

7- برزت النزاهة والشدّة في اقامة الحق بوصفهما عنصرين اساسيين في الصورة المثالية للقاضي، كما تظهر في اوصاف عدد من القضاة في المصادر التاريخية. غير ان بعض التراجم تشير ايضا الى ان الحزم في تنفيذ الاحكام قد يقترن بسطوة شخصية واسعة، وهو ما يستدعي التمييز

بين الحزم القضائي الذي يهدف الى انفاذ الحق، وبين النفوذ الشخصي الذي قد تتيحه المكانة الاجتماعية او الصلة بالسلطة.

8- تكشف دراسة القضاء في عهد بني نصر عن اهمية المصادر التاريخية الخاصة بالتراجم في اعادة تاريخ المؤسسات، اذ لا تقدم هذه المصادر اسماء القضاة وتواريخهم وتوليهم مناصب فحسب، بل تحفظ ايضا اخبار اسرهم وشيوخهم ومؤهلاتهم وعلاقتهم بالسلطة. ويمكن، عن طريقها، تتبع انماط الاستمرارية الاسرية، والتداخل بين القضاء والوزارة والكتابة، والتغيرات التي طرأت على النخب الادارية في غرناطة.

9- تتمثل الخلاصة الاساسية في ان القضاء في دولة بني نصر كان مجالا التقت فيه الشرعية العلمية بالسلطة السياسية والاستمرارية الاسرية، إذ اسهم العلماء والفقهاء في رفق المؤسسة القضائية بالكفاءات، واتاحت الروابط الاسرية استمرار حضور بعض البيوت في مناصبها، بينما احتفظ السلطان بدور مؤثر في تعيين القضاة وتوجيه المسار الوظيفي لبعضهم. ومن ثم، فان دراسة القاضي في غرناطة لا تقتصر على تحديد اختصاصه، بل تتيح فهم جانب مهم من اليات تشكل النخبة الحاكمة، وتوزيع نفوذ واستمرار المؤسسات في اواخر عهد الأندلس.

خلاصة القول: ان منصب القضاء في بني الأحمر مثّل مؤسسة تتجاوز حدود الوظيفة القضائية المباشرة، فقد تداخلت فيه الكفاءة الفقهية والمكانة الاجتماعية والروابط الاسرية والاعتبارات السلطانية. وتبرز اهمية هذه النتيجة في انها تفسر استمرار بعض الاسر في تولي القضاء، من دون اختزال هذه الظاهرة في التوريث وحده، وتضعها ضمن سياق اوسع من اعادة انتاج النخب العلمية والادارية في غرناطة عهد بني الأحمر.

هوامش البحث :

(1) ابن منظور، محمد بن مكرم جمال الدين (ت: 711هـ/1311م)، لسان العرب، الحواشي: اليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، ط3، بيروت، 1993م، ج5، ص186-189.

(2) ابن الخفاف، أحمد بن عمرو بن مهر الشيباني، (ت: 261هـ/874م) أدب القاضي، شرح ابو بكر أحمد بن علي الرازي، تح: فرحات زيادة، الجامعة الامريكية، القاهرة، 1979م، ص619.

(3) المقرئ شهاب الدين محمد التلمساني (ت: 1041هـ/م)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: احسان عباس، دار صادر، بيروت، 1995م، ج1، ص218.

(4) النباهي، علي بن عبد الله بن محمد بن الحسن الجذامي، (ت: 792هـ/1389م) تاريخ قضاة الأندلس المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، تح: لجنة احياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م، ص21.

(1) دندن، عبد الله عبد الكريم ويوسف بني ياسين، "منصب القاضي الجماعة في الأندلس: نشأة وتطور المهام القضائية في العصر الأموي"، سلسلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المنارة، المجلد 4، العدد 3، 2025م، ص ص 280-289.

- (5) Serrano Ruano, Delfina. "Chief Qadi (Qadi I-Jama'a), Non-Qadi Judges, Almoravid Rulers and the Limits of Adjudication in Matters of Hudud Punishments.", *Annals of Japan Association for Middle East Studies (AJAMES)*, vol. 27, No. 1, 2011, pp. 210-229.
- (6) بني نصر: هم حكام دولة بني الأحمر التي أسسها محمد بن يوسف بن الأحمر في الأندلس بعد ضعف دولة الموحدين، وشمل حكمهم غرناطة والمرية ومالقة واستمروا في الحكم لأكثر من قرنين من الزمن وأخر حكامهم أبو عبد الله الصغير. ينظر: ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي الأشبيلي (ت: 808هـ / 1405م)، تاريخ ابن خلدون، تح: خليل شحادة، دار الفكر، ج 4، ص 218؛ عنان، محمد عبد الله، دولة الإسلام في الأندلس، مكتبة الخانجي، ط4، القاهرة، 1997، ج5، ص37، ص41، ص54.
- (7) يحيى بن يزيد التجيبي: هو قاضي قرطبة في عهد الولاة ولما دخل عبد الرحمن بن معاوية إلى قرطبة وأصبح أميرها اثبته على القضاء ولم يعزله. ينظر: الخشني، قضاة قرطبة، ص14.
- (8) الخشني، أبي عبد الله محمد بن حارث بن أسد القيرواني، (ت: 361هـ / 971م) قضاة قرطبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008م، ص14؛ ابن الفرضي، عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي، (ت: 403هـ / 1012م)، تاريخ علماء الأندلس، تح: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، ج2، ص174.
- (9) سرقسطة: تقع شرق الأندلس وتسمى المدينة البيضاء، ينظر: ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله الرومي، (ت: 626هـ / 1228م)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1995م، ج3، ص112؛ الحميري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم، (ت: 900هـ / 1494م)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: احسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، 1980م، ص317.
- (10) قضاة قرطبة، ص17.
- (11) قضاة قرطبة، ص9.
- (12) Castilla Brazales, Juan, "El primer qādī l-quḍāt de al-Andalus." *Miscelánea de Estudios Árabes y Hebraicos. Sección Árabe-Islam*, vol. 48, 1999, pp. 47-57.
<https://revistaseug.ugr.es/index.php/meaharabe/article/view/14527>
- (13) المرابطون: دولة تأسست في المغرب الأقصى، اعتمدت في بدايتها على دعوة دينية للشيخ عبد الله بن ياسين الجزولي الذي دعاه الأمير يحيى بن إبراهيم لنشر تعاليم الإسلام بين قبائل صنهاجة التي ينضوي تحت لوائها أكثر من سبعين قبيلة أشهرها لمتونة وجدالة ولمطة ومسوفة، لانهم كانوا يجهلون تعاليم الإسلام الصحيحة، واستطاع الأمير الصنهاجي أن يقود معارك قضى فيها على جميع زعامات المغرب المتنازعة وتوحيدها، واطلقت تسمية بالمرابطين لشدة بأسهم وحسن بلاتهم في المعارك. ثم تنازل أمير صنهاجة لأبن عمه يوسف بن تاشفين عن زعامة المرابطين فأسس مدينة مراكش كعاصمة لهم واستطاع ضم الأندلس لدولة المرابطين. ينظر: ابن أبي دينار، محمد بن أبي القاسم (ت: القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي)، المؤنس في أخبار أفريقية وتونس، دار المسيرة، بيروت، 1993م، ص128-131؛ ابن عذاري، أبو عبد الله محمد المراكشي، (كان حيا عام 712هـ/1312م)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح: بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد، دار الغرب الاسلامي، تونس، 2013، ج3، ص7-ص21. ينظر:

(14) El Hour, Rachid. "El cadiazgo en Granada bajo los almorávides: enfrentamiento y negociación", *Al-Qanṭara*, vol. 27, no. 1, 2006, pp. 6-22. <https://al-qantara.Revistas.csic.es/index.php/al-qantara/article/download/18/14/14>

(15) تعرف دولة بني الأحمر بالدولة النصرية، وهي دولة إسلامية قامت في الأندلس في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، أسسها محمد بن يوسف بن نصر المعروف بابن الأحمر، واتخذت من غرناطة عاصمة لها، واستمر حكمها حتى سقوط غرناطة سنة 897هـ/ 1492م. ينظر: لسان الدين ابن الخطيب، الوزير أبي عبد الله محمد بن عبد الله الغرناطي، (ت: 776هـ—)، الإحاطة في أخبار غرناطة، تح: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، 1973م، ج1، ص81 وما بعدها ص241 وما بعدها؛

Gallardo, Bárbara Boloix, Ibn al-Ahmar. Vida y reinado del primer sultán de Granada (1195-1273), Granada, Universidad de Granada, 2017, pp. 15-265.

(16) يعد محمد بن يوسف بن الأحمر مؤسس دولة بني الأحمر وهو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد بن أحمد بن خميس بن نصر بن قيس الانصاري الخزرجي، ويعود أصله إلى سعد بن عبادة سيد الخزرج وصاحب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وكان يلقب بالشيخ والغالب وأبو دبوس، توفي عام (671هـ/ 1272م). ينظر: بن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج4، ص218؛ القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت: 821هـ—/ 1418م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م، ج5، ص251.

(17) ابن الأبار، محمد بن عبد الله القضاعي البلسي، (ت: 658هـ/ 1259م)، التكملة لكتاب الصلاة، تح: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان، 1995م، ج4، ص192؛ لسان الدين ابن الخطيب، الوزير أبي عبد الله محمد بن عبد الله الغرناطي، (ت: 776هـ—)، الإحاطة في أخبار غرناطة، تح: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، 1973م، ج2، ص52، ج4، ص320.

(18) النباهي، علي بن عبد الله بن محمد بن الحسن الجذامي، (ت: 792هـ/ 1389م)، تاريخ قضاة الأندلس المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، تح: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م، ص125.

(19) لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة، ج2، ص53؛ اللوحة البدرية في الدولة النصرية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1928م، ص33؛ المقري، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، تح: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد العظيم شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1939، ج1، ص24.

(20) ابن عبد الملك المراكشي، أبي عبد الله محمد بن محمد (ت: 704هـ—/ 1304م)، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تح: احسان عباس ومحمد بن شريف وبشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2012م، ج5، ص114-115؛ لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة، ج2، ص53؛ اللوحة، ص33.

(21) سلا: مدينة منيعة ومرسى للمراكب على ضفة البحر المحيط، وكانت في القديم من الزمان مدينة شالة على بعد ميلين من البحر. ينظر: الإدريسي، محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس (ت: 560هـ—/ 1165م)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب، بيروت، 1988م، ج1، ص238-239؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص231.

- (22) لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة، ج1، ص202؛ للمحة، ص66-67؛ النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص139.
- (23) لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة، ج3، ص431؛ الكتبية الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1963م، ص269؛ ابن الأحمر، الأمير أبو الوليد اسماعيل بن الأحمر، (ت807 هـ/1404م)، أعلام المغرب والأندلس نشر الجمان، تح: محمد رضوان الداية، مؤسسة الرسالة، بيروت 1976م، ص137.
- (24) لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة، ج3، ص412؛ المقري، نفح الطيب، ج7، ص282 - ص287؛ دويكات، الهام سمحات عادل، مدينة وادي آش الأندلسية في العصر الإسلامي (92-895هـ/711-1489م)، دراسة في التاريخ السياسي والحضاري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2020، ص112؛ بلغيث، محمد امين، دولة المرابطين بالأندلس من مدينة السياسة إلى مدينة العلم، دار الوعي، الجزائر، 2009م، ص129.
- (25) التبتكي، أحمد بابا بن أحمد التكروري السوداني، (ت: 1036هـ/1626م)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تح: عبد الحميد عبد الله الحرامة، دار الكاتب، طرابلس، 2000م، ص228-229؛ المقري، نفح الطيب، ج5، ص539.
- (26) لسان الدين ابن الخطيب، الكتبية الكامنة، ص96.
- (27) لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة، ج1، ص52-55؛ ابن القاضي، أبو العباس احمد بن محمد المكناسي (1025هـ/1616م)، ذيل وفيات الأعيان المسمى درة الحجال في أسماء الرجال، تح: محمد الاحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقة، تونس، 1971، ج1، ص13؛ التبتكي، نيل الابتهاج، ص492-495؛ المقري، نفح الطيب، ج5، ص539.
- (28) المقري، نفح الطيب، ج5، ص19؛ عنان، محمد عبد الله، دولة الاسلام في الأندلس العصر الأول - القسم الأول من الفتح إلى بداية عهد الناصر، مكتبة الخانجي، ط4، القاهرة، 1997، ج5، ص489.
- (29) عبد الملك المراكشي، الذيل والتكملة، ج3، ص431؛ النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص126.
- (30) لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة، ج4، ص202؛ النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص136.
- مصادر البحث ومراجعته

أولاً: المصادر الأولية:

1. ابن الأبار، محمد بن عبد الله القضاعي البلبسي، (ت: 658هـ/1259م)، التكملة لكتاب الصلة، تح: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان، 1995م، ج4، ص192؛
2. ابن الأحمر، الأمير أبو الوليد اسماعيل بن الأحمر، (ت807 هـ/1404م)، أعلام المغرب والأندلس نشر الجمان، تح: محمد رضوان الداية، مؤسسة الرسالة، بيروت 1976م، ص137.
3. ابن الخصاف، أحمد بن عمرو بن مهر الشيباني، (ت: 261هـ/874م) أدب القاضي، شرح ابو بكر أحمد بن علي الرازي، تح: فرحات زيادة، الجامعة الامريكية، القاهرة، 1979م، ص619.
4. ابن الفرضي، عبد الله بن محمد بن يوسف الازدي، (ت: 403هـ/1012م)، تاريخ علماء الأندلس، تح: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، ج2، ص174.

5. ابن القاضي ، أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي (1025هـ/1616م)، ذيل وفيات الأعيان المسمى درة الحجال في أسماء الرجال ، تح: محمد الاحمدي أبو النور ، دار التراث ، القاهرة ، المكتبة العتيقة، تونس ، 1971، ج1.
6. القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت: 821هـ/ 1418م)، صبح الأعشى في صناعة الانشاء، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م، ج5.
7. ابن عبد الملك المراكشي، أبي عبد الله محمد بن محمد (ت: 704هـ/ 1304م)، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تح: احسان عباس ومحمد بن شريف وبشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2012م، ج5، ص114-115؛
8. ابن منظور، محمد بن مكرم جمال الدين (ت: 711هـ/1311م)، لسان العرب، الحواشي: اليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، ط3، بيروت، 1993م، ج5، ص186-189.
9. الادريسي، محمد بن محمد بن عبد الله بن ادريس (ت: 560هـ/ 1165م)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب، بيروت، 1988م، ج1.
10. ابن أبي دينار، محمد بن أبي القاسم (ت: القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي)، المؤنس في أخبار أفريقية وتونس، دار المسيرة، بيروت، ١٩٩٣م.
11. التنبكتي، أحمد بابا بن أحمد التكروري السوداني، (ت: 1036هـ/ 1626م)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تح: عبد الحميد عبد الله الحرامة، دار الكاتب، طرابلس، 2000م.
12. الحميري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم، (ت: 900هـ/ 1494م)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: احسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، 1980م، ص317.
13. الخشن، أبي عبد الله محمد بن حارث بن أسد القيرواني، (ت: 361هـ/ 971م) قضاة قرطبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008م، ص14؛
14. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي الاشبيلي (ت: 808هـ/ 1405م) ، تاريخ ابن خلدون ، تح: خليل شحادة، دار الفكر ، ج4.
15. ابن عذاري، أبو عبد الله محمد المراكشي ،(كان حيا عام 712هـ/1312م)،البيان المغرب في اخبار الأندلس والمغرب ،تح: بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد ،دار الغرب الاسلامي ،تونس،2013،ج3.
16. لسان الدين ابن الخطيب، ، اللوحة البدرية في الدولة النصرية ،المطبعة السلفية ،القاهرة ،1928م.
17. لسان الدين ابن الخطيب، الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1963م.
18. لسان الدين ابن الخطيب، الوزير أبي عبد الله محمد بن عبد الله الغرناطي، (ت: 776هـ)، الاحاطة في أخبار غرناطة، تح: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، 1973م، ج1، ج2، ج4.
19. المقرئ شهاب الدين محمد التلمساني (ت: 1041هـ/ م)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: احسان عباس، دار صادر، بيروت، 1995م، ج1.
20. المقرئ، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، تح: مصطفى السقا، إبراهيم الابياري، عبد العظيم شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1939، ج1.

21. النباهي، علي بن عبد الله بن محمد بن الحسن الجذامي، (ت: 792هـ / 1389م) تاريخ قضاة الأندلس المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، تح: لجنة احياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م.

22. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله الرومي، (ت: 626هـ / 1228م)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1995م، ج3، ص112؛

ثانياً: الكتب والدراسات

1. بلغيث، محمد امين، دولة المرابطين بالأندلس من مدينة السياسة إلى مدينة العلم، دار الوعي، الجزائر، 2009م، ص129.
2. دويكات، الهام سمحات عادل، مدينة وادي آش الأندلسية في العصر الإسلامي (92-895هـ/711-1489م)، دراسة في التاريخ السياسي والحضاري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2020.
3. عنان، محمد عبد الله، دولة الاسلام في الأندلس العصر الأول - القسم الأول من الفتح إلى بداية عهد الناصر، مكتبة الخانجي، ط4، القاهرة، 1997، ج5.
4. Gallardo, Bárbara Boloix, Ibn al-Ahmar. Vida y reinado del primer sultán de Granada (1195-1273), Granada, Universidad de Granada, 2017.

ابحاث باللغة العربية

1. دندن، عبد الله عبد الكريم ويوسف بني ياسين، "منصب قاضي الجماعة في الأندلس: نشأة وتطور المهام القضائية في العصر الأموي"، سلسلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المنارة، المجلد 4، العدد 3، 2025م، ص 280 - 289.

ابحاث باللغات الأجنبية

1. Castilla Brazales, Juan, "El primer qādī l-quḍāt de al-Andalus." *Miscelánea de Estudios Árabes y Hebraicos. Sección Árabe-Islam*, vol. 48, 1999., <https://revistaseug.ugr.es/index.php/meaharabe/article/view/14527>
2. El Hour, Rachid. "El cadiazgo en Granada bajo los almorávides: enfrentamiento y negociación", *Al-Qanṭara*, vol. 27, no. 1, 2006. <https://al-qantara.Revistas.csic.es/index.php/al-qantara/article/download/18/14/14>
3. Serrano Ruano, Delfina. "Chief Qadi (Qadi l-Jama'a), Non-Qadi Judges, Almoravid Rulers and the Limits of Adjudication in Matters of Hudud Punishments.", *Annals of Japan Association for Middle East Studies (AJAMES)*, vol. 27, No. 1, 2011.